

زيارة توصل بارك إلى هشق: واشنطن ترسم حدود التصعيد في الجنوب السوري.. والتقهف الحلف لختبار سيلة الحولة

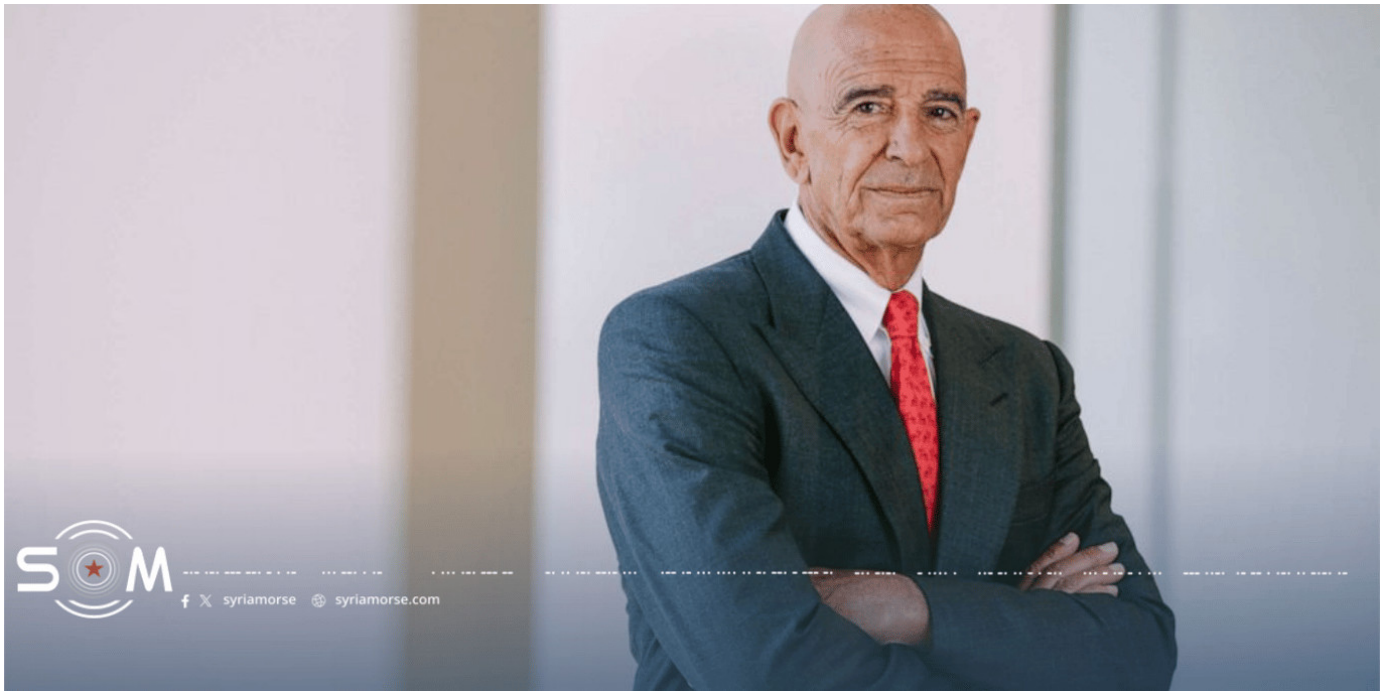
تاريخ النشر

25 أكتوبر 2026

الكاتب

د. عبد الباسط ابو نبوت

عضو شبكة سوريا موسى الإخبارية



زار المبعوث الأميكي الخلل إلسوريا وتوكيا، توصل بارك، قصر الشعب في هشق اليوم الأربعاء 21 تشرين الأول/أكتوبر 2026 حيث التقى الرئيس السوري أحمد الشرح ووزير الداخلية أحمد الشيباني. ولا تبوهذه الزيارة مجرد محطة دبلوماسية متيادية، بل تأتي في سيف تحولت لمنية وسياسية متسارعة، ولإسماء في الجنوب السوري. وقد أملت الرئاسة السورية أن المبلدات تنلوت التطورت في سوريا والمنطقة، والتعاون في القضايا ذات المصالح المشتركة، وتعزيز الأمن

والاستقرار.

تأتي الزيارة بعد صريحت أحف بها بارك في منتي الأمن العالي في الحولة، أس الثلاثاء، صا فيها إلف وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية في سوريا، وأشار إلف استعداد الرئيس الشرح للتوصل إلف تقهف مع إسرائيل قد يقصن اتفاقاً لهم الملتدلة. وهي صريحت تفتح الباب أمام قرلة سياسية تجلوز حدود القعدة الموقفة، وقد تعلق توجهاً ميكياً لدولة ملحة ضبط العلاقة الممنية بين هشق وتل أبيب ومنم تحول الجنوب السوري إلف سلة صرلم مفتوحة.

كن السؤال الجوهري هنا هو: هل تنه وشطن إلف بذلك تقهف أمي يحظ استقرار سوريا وسيادتها، أم إلف إدارة التوتر طريقة تمنح إسرائيل مكش ميدانية وسياسية من حون إلزاعها بتغيير

سألكم؟

للإجابة، لا بد من تفكيك المشهد إلى ثلاثة مستويات: الرسالة الميكية، والهيئات الإسرائيلية، وموقع الحكومة السورية في معادلة الجنوب.

أولاً: الرسالة الميكية.. صم الحولة السورية لم إدارة الصراع؟

تحل زيارة باريك إلى هف دلالة سياسية مهمة، تمثل في استمرار التوصل المباشر بين واشنطن والسلطة السورية الحالية، في مرحلة تدخل فيها الحكومة تثبيت مؤسسات الحولة واستعادة قدرتها على ضبط الأمن وتوسيع نفوذها الدبلوماسي والعسكري.

إن اجتماع المبعوث الميك بالمرئي الشرح وزير الخارجية الشيباني، بالتزامن مع حديثه عن ضرورة وقف العمليات الإسرائيلية وإمكانية التوصل إلى تفهم هف، يشير إلى أن واشنطن لا تنظر إلى الاستقرار السوري باعتباره ملفاً منفصلاً عن الترتيبات الأمنية الإقليمية.

فلاستقرار هف، وقدرة الحكومة على بسلطتها، ومع ظهور مناهج خارجة عن السيطرة المكية، كلها عوامل تؤثر في هيئات الولايات المتحدة المتعلقة بالأمن المنطقة، وعلاقاتها مع تركيا وإسرائيل، ومستقبل التوازنات الإقليمية.

مع ذلك، ينبغي التمييز بين الصم السياسي للحكومة السورية وبين الاستعداد الميك لتقديم ضمانات أمنية ملزمة لها. فالقوة الدبلوماسية، مما بلغت أهمية، لا يعفي بالضرورة أن واشنطن قررت استخدام نفوذها لتفرض التزمات محددة على إسرائيل.

وهنا تكمن أهمية الزيارة: هل ستتبرهن الصيردات الميكية إلى آليات رقابة ومتابعة وضمانات عملية، أم ستبقى ضمن حدود تشجيع الطرفين على التفاوض؟

إن الاختبار الحقيقي للسياسة الميكية لا يقف في تأكيد صم استقرار سوريا هف، بل في قدرتها على منع تقويض هذا الاستقرار عبر العمليات العسكرية والانهكات المكرة، وفي ضمان ألا تتحول المفاوضات الأمنية إلى غطاء لتثبيت وقائع جديدة على الأرض.

ثانياً: الجنوب السوري.. الأمن الوطني في مواجهة مدولات تغيير المعادلة

يمثل الجنوب السوري إحدى أكثر المناطق حساسية في المرحلة الانتقالية، ليس بسبب موقعه الجغرافي المتمثل لإسرائيل والأردن هف، بل لأن أمنه يرتبط مباشرة بمفهوم السيادة الوطنية ووحدة

القرار الهفي.

وفي ظل مؤشرات التوتر الهفي المتدولة، وما يرافقها من استنفار هفي، تواجه الحكومة السورية اختباراً مزدوجاً: فرض القانون من جهة، ومع الانزلاق إلى مواجهة واسعة من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، ينبغي التعلل بحذر مع الصلوات المتعلقة بوجود تنسيق بين مجموعات محلية وإسرائيل، أو وجود مخططات لهلكة تشكيل الواقع الهفي في الجنوب؛ إذ يتطلب إثبات هذه الصلوات معالومات موثوقة ومعقدة، ولا يكفي وجود تقاطع في الصالح أو المواقف السياسية للجزم بوجود قبيلة مشتركة أو تنسيق عملياتي.

كن من الناحية الاستراتيجية، فإن تحويل الكونك المحلية إلى أدوات ضغط خارجية، أو إشلاء ترتيبات أمنية موازية لمؤسسات الحولة، من شأنه أن يهل مظهر مباشرة على وحدة سوريا

ولاستقرارها.

فحين تصب المنطق الحودية خضعة لقهاصك منفصلة عن الحكومة المركزية، تتراجع قدرة الحولة على احكار القرار الهفي، وتزداد احتمالات شوء مناهج نفوذ متنافسة، الأمر الذي يفتح الباب أمام تدخلات إقليمية مشابكة.

ومن هنا، فإن مسؤولية الحكومة السورية تمثل في استعادة الاستقرار عبر المؤسسات الرسمية، وتطبيق القانون على الجميع، وحماية المدنيين، وفتح قنوات الحوار مع الكونك المحلية، مع رض استخدام السلاح لض وقائع سياسية أو أمنية خارج إطار الحولة.

ولا ينبغي أن يتحول هذا المسار إلى صدام مع المجتمع الهفي أو إلى مقارنة تختزل الجنوب في مف هفي صوف؛ فالاستقرار المستدام يحتاج إلى الثقة والتفاهل السياسي والخصم والتفاهل، بالتوازي مع تعزيز سلطة القانون.

ثالثاً: رض المبادرات السياسية.. من المستفيد من استقرار التوتر؟

إذا كانت هناك وسلطات أو مبادرات سياسية تصب إلى معالجة الأزمة في الجنوب السوري، فإن تقييدها يجب أن يظف من مضمونها الهفي، وعلى احتراها لسيادة الحولة، وقدرتها على معالجة الخلاف

الأمنية لجميع الأطراف.

لما رض أي مبادرة، صوف النظر عن أسباب الرض، فيستحب طرح سؤال سياسي هفي: هل يمكن الرفضون قوفاً بدلاً قابلاً للتطبيق، ثم أن استقرار الأزمة يوفرهم أوقف ضغط لا تتوافر في

ظرف الاستقرار؟

لا يمكن الجزم بأن جميع القوى الرفضة تتحرك وقف هف واحد، كن من الممكن القول إن استقرار التوتر قد يخم طرفاً تي في ضعف السلطة المركزية فجة لتوسيع نفوذها، أو تصب إلى انتزاع

ترتيبت خلفة تجلوز الطار الوطي.

كما أن استمرار القصف يمنح إسرائيل، من منظور هبات القوة، مسحة إقليمية لتبرير تدخلها تحت عنوان هاية أمها أو هاية مموعة محلية.

هنا قهر الصارقة: قد تؤدي مدولة بض القوى المسقولة بالذاج إى إضعاف قدرتها على القوا مسقبلاً، لأنها تربط صيها بهبات إقليمية لا تمك التكمل بها.

ولذلك، فإن الحل الأكثر استدلة لا يكن في تبلل الممك أو التصعيد المتبلل، بل في صيلة سورية دالية تعيد هم الممك الدالية ضمن مؤسك الحولة، وتمم تحويلها إلى محل

لتحويل الأزمة من جديد.

رابعاً: القهم المفي مع إسرائيل.. ضرورة هاية لم بوابة للتطيع؟

تشكل قرديت بارك بشأن استعداد الرعي الشرع للمتصل إلى قهم مفي مع إسرائيل نقطة محورية

في فهم التحك الميكي.

فالقهم المفي لا يعفي، بالضرورة، التطيع الميكي، كما أن اتفاق عم المدلة لا يساوي قلة علك دبلوماسية كحلة أو تبلل الصالح القصلية.

هناك فوق جهمي بين اتفاق هيف إلى وقف المدلكت، وضط الحدود، ومع الحكك العسكري، وبين ماسريهي أوسم يتناول طبيعة العلك بين الحولتين ومسبقها.

ومن هذا المظف، تستطيع هيف أن تعمل مع الصار المفي بوصه أداة لهاية الصالح الوطنية، شط أبا يتحول إلى محل لقش تنازلت لستراتيجية لا تقابلها التزمك الإسرائيلية وقحة.

فالقهم المفي الذي تحتاج إليه سوريا هو الذي يقيّد استخدام القوة ضها، لا الذي يقيّد

قدرتها على هاية سيلحتها.

وتمثل الأوليك السورية، في أي تقاض جلد، في مموعة من المبلئ:

• 1. وقف المدلكت والغارت والتوفك الإسرائيلية دحل الأرقى السورية.

• 2. انسحاب القوت الإسرائيلية من المظف التي دخلها بعدسقوط النظم السابق، والعولة إلى خطوط الشتبك لعام 1974 وقف ما طالب به هيف.

• 3. احترام وحدة الأرقى السورية ومعهم فمق ترتيبت داعة تنقص من السيلة الوطنية.

• 4. إشله آلية وقحة للتحقق من التزمك، ومعالجة الخروكت، ومع التصعيد غير المقصود.

• 5. ضمان أبا تحول الترتيبت المنية إلى وسيلة لقش مظف منزوعة السلاح بورة لأدعية، أو

لكريي وقم جغرافي جديد.

• 6. فصل التزمك المنية المباشرة عن أي ماسريهي مسقبلي يعف بالتطيع أو العلك

الدبلوماسية.

وقدسقى للرعي الشرع أن ربط أي قهم مفي بانسحاب القوت الإسرائيلية من المظف التي دخلها بعدسقوط النظم السابق، والعولة إلى خطوط عام 1974 مع تكيد أن الجولان لسورية.

إن هذه الشرط ليست قفصل قفوضية ثانوية، بل تمثل جهم الاختبار الذي ستواجهه الدبلوماسية السورية: هل يكن تحويل القفف العسكري الإسرائيلي إلى وقم أقل خطورة على سوريا، من حون منح إسرائيل حقاً دافعاً في التحل دحل أرضيها؟

وبالنسبة إلى هيف، فإن نجاح القهم لا يقبل بمجرد توقيعه أو الإعلان عنه، بل بمقدار ما يحققه من أمن فعلي، وما يفرضه من قيود متبداة، ومع احترامه لحقوق الحولة السورية.

خلساً: نتنيهو والانتخابات.. هل تحول الجهة السورية إلى ورقة دالية إسرائيلية؟

لا يكن تحليل السيلة الإسرائيلية تجاه سوريا بعزل عن شخصية رعي الوزرل الإسرائيلي بنيامين نتنيهو، وطبيعة الائتلاف الدكم، وهبات الممن والانتخابات الدالية.

فالحكومت الإسرائيلية، ولأسمها في ظل الأزمك المنية، قد تجد في إقرار الدكم العسكري وسيلة لتعزير صورتها أمام جهموها، وإثبات قدرتها على مغم ظهور تهدديت جديدة على الحدود.

كن من الضروري التمييز بين هذا الحتمل التحليفي وبين الدكم بأن أي تصعيد مسقبلي سيكون مضوفاً هراً بالهبات الانتخابية.

إن السؤال المم ليس ما إذا كان نتنيهو سيمعّد قبل الانتخابات أو بعدها، بل ما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية مستعدة للانتقال من سيلة الحلقظ بحرية الحكة العسكرية دحل سوريا إلى سيلة قهم على قهمك متبداة وقابلة للتحقق.

هنا قهر ثلاثة سيناريوهات محتملة:

السيناريو الأول: القدة والقهم المفي.

تقبل إسرائيل بوقف التصعيد والناخرط في ترتيبت أمنية بوسطة ميكية، تقصن آليك لمراقبة الحدود ومعالجة الخروكت. ويتيح هذا الصار للحكمة السورية التوكيز على إحلة بذل مؤسك

الحالة وتحسين الوضع القضي والنف.

ويحل هذا السيناريو الأكثر فائدة لاستقرار المنطقة، كنه يظل استعداداً إسرائيلياً لتقديم التزمات عملية، لا الكلفة بالحصول على تعهدات سورية. السيناريو الثاني: القواض تحت الضغط.

تستمر إسرائيل في ممارسة ضغوط عسكرية وسياسية لانتزاع شروط إضافية من هتف، بينما تدلج الولايات المتحدة إبقاء الطرفين داخل مسار تقاضي يمنح الحب الشاملة.

وفي هذا السيناريو، تصبح قدرة الحكومة السورية على التكيف بمبادئها، مع تجنب الانجرار إلى مواجهة غير مكلفة، علماً دليلاً في تحديد نتيجة المفاوضات.

وقد يؤدي استمرار الضغط إلى إطالة أمد المفاوضات، أو إلى تفهم محدود لا يعالج جذور المشكلة. السيناريو الثالث: فشل الوساطة والعودة إلى التصعيد.

قد تتعرض الجهود الميكية إذا ركت اقلية الإسرائيلية أن تستمر العمليات العسكرية بينها مكثب كبير من الناقف، أو إذا طمعت خلفات داخلية أو إقليمية تعطل القهم.

وفي هذه الحالة، قد يعود الجنوب السوري إلى دائرة التوتر، بما يرفع مظهر المواجهة ويستنفق الموارد التي تحتاج إليها الحالة في مرحلة إعادة البناء.

مع ذلك، فإن لتلك إسرائيل القدرة على التصعيد لا يعني أنها ستختار الحب حقاً؛ فالكلفة العسكرية والسياسية، وموقف واشنطن، وهسابات تركيا والحل العربية، كلها عوامل يمكن أن تؤثر في

قراها.

سلباً: ما الذي تريه واشنطن من سوريا الجديدة؟

تتجاوز الصالح الميكية في سوريا مف الحدود مع إسرائيل. فواشنطن معنية أيضاً باستقرار مؤسسات الحالة، ومع عومة التنظيمات المتطرفة، وتخفيف احتمالات الصدام بين دلائها وشركائها الإقليميين، والحفاظ على مسار الانفتاح السيفي والقضي الذي بدأ خلال المرحلة

الانتقالية.

وتشير التحركات الميكية السابقة إلى اهتمام بمنع الاحتكاك بين سوريا وإسرائيل وتوكيا، وإزالة آليات لتلقي التصعيد العسكري بين هذه الطرفين.

لكن السياسة الميكية ليست بالضرورة مطابقة مع الأولويات السورية في كل الملفات. فقد تصم واشنطن لاستقرار الحكومة الجديدة، وفي الوقت نفسه تهت إلى تفهمك أمنية تخم مصالحها وصالح

دلائها.

لذلك، لا ينبغي التعلل مع الحم الميكي بوصفه ضماناً لقائية لحقوق سوريا، ولنا مع الوساطة الميكية بلمتابها بديلاً عن هذه القوة المؤسسية والدبلوماسية السورية.

الطلب من هتف هو توظيف الانفتاح الميكي لتوسيع مجال الحكمة السياسية، وانتزاع التزمات واضحة، وربط أي تقدم في مسار الملف بنتائج قابلة للقياس على الأرض.

لما وواشنطن، فإن أرادت بالفعل حماية الاستقرار السوري، فعليها الانتقال من إدارة الأزمة إلى معالجة أسبابها، وفي مقدمتها المتدخلات الإسرائيلية، وغيب آليات ملزمة لضبط التصعيد، واحتمالات استقلال التوترات المحلية لتفكيك سلطة الحالة.

سابعاً: إعادة البناء السوري.. لماذا تحتاج هتف إلى تجنب الحب؟

تخض سوريا مرحلة شديدة الحساسية، تتطلب إعادة بناء مؤسساتها، وإعادة تشييد قضاها، واستعادة ثقة المستثمرين، وتطوير علاقاتها الدولية، وتوفير بيئة تسمح بعومة النازدين واللجائن، وتحسين الخدمات الأساسية.

وفي هذا السياق، لا يمثل تجنب الحب تنازلاً سياسياً، بل خياراً استراتيجياً لحماية الموارد الوطنية ومنع استنزاف قدرات الحالة في مواجهة عسكرية قد تعرقل عملية التعافي لسنوات. إن الحكومة السورية مطالبة بالموازنة بين ثلاثة أهداف مترابطة:

حماية السيلحة: رفض المتدخلات والتدخلات التي تنتقل من سلطة الحالة على أرضها.

تثبيت الاستقرار: منع الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة أو الصدام بظهور سلطات أمنية موازية.

توفير شروط التنمية: توجيه الموارد والجهود نحو إعادة البناء والاستثمار وتحسين دياة

الوطنين.

ولا تعفي هذه العدالة أن تتخف هتف عن حقوقها أو أن تقبل بالمر الواقع، بل أن تستخم الأدوات الدبلوماسية والأمنية والقانونية لتحقيق أهدافها بأقل كلفة ممكنة.

فالحالة القوية ليست التي تحل كل مواجهة فُض عليها، ولا التي تتنازل تحت الضغط، وإنما التي تعف مف تقاوض، وكيف تحمي مصالحها، وكيف تمنح خصوصاً من تحويل تقاطعها المؤقتة إلى قيود

دافعة عن مستقبلها.

ثمناً: ما المطلوب من الحكومة السورية بعد زيارة باريك؟

إن أهمية الحقيقة للزيارة ستحدد باستنتاج من خطوات عملية خلال الرحلة المقبلة. ويمكن تحديد مجموعة من الأولويات التي ينبغي أن تحكم التحرك السوري: أولاً: تثبيت مرجعية الحولة في الجنوب.

من خلال تعزيز المؤسسات الرسمية، وتطبيق القانون، ومعالجة المخالفات المحلية عبر الحوار، ومنع ترسيخ أمنية موازية أو استخدام السلاح لفرض واقع سياسي. ثانياً: المطالبة ضمانات أمنية واضحة.

ينبغي ألا تقتصر الوساطة على نقل الرسائل بين هتف وتل أبيب، بل أن تتضمن آليات متابعة التزمات، وتوثيق الخروقات، والتدخل الدبلوماسي السريع عند وقوعها. ثالثاً: التفكك بالفصل بين الأمن والطبيع.

يمكن التفاوض على ترتيبات تمنع المتدخلات وتحمي الحدود من حزن فترض أن ذلك يستلزم طبيعاً فورياً أو تنازلات سياسية مسبقة.

رابعاً: منع تحويل الجنوب إلى ورقة تفاوضية منفصلة عن الحولة.

يجب أن يكون في ترتيبات تض الجنوب السوري منسجمة مع وحدة الأراضي السورية، وأن تحافظ على حقوق السكان، وألا تتحول إلى بوابة لكسب منافع فوض خارجية. خلاصاً: تنويع العلاقات الحولية.

إن تعزيز العلاقات مع الدول العربية وتركيا وأوروبا، وتوسيع التعاون القطري والدبلوماسي، يمنح هتف خيارات إضافية ويحد من اعتمادها على وسط واحد في الملفات الاستراتيجية. سابعاً: إدارة الرأي العام بشفافية.

فكلما اقتربت المبادئ التي تستند إليها المفاوضات، تراجعت مساحة الشائعات والتأويلات، وفتح من الأشمل بذلك توافيق وطيف حول القرارات المتعلقة بالأمن والمصلحة. خاتمة: لا لحب، ولا للصداقة، ولا لفرض الأمر الواقع

كشف زيارة توماس باريك إلى هتف عن لحظة سياسية مهمة في مسار العلاقات السورية الأمريكية، وهي الجهود الرامية إلى احتواء التوتر بين سوريا وإسرائيل.

فالمسألة التي يمكن استخلاصها من تصريحات المبعوث الأمريكي بشأن وقف العمليات الإسرائيلية وإمكان التوصل إلى تفاهم أمريكي أن المسار الدبلوماسي لا يزال مطروحاً، وأن هناك مساحة في منع تحول الأراضي السورية إلى ساحة مواجهة إقليمية مفتوحة. لكن ذلك لا يكفي وحده لإثبات أن واشنطن اتخذت قراراً هائلياً بفرض قيود ملزمة على إسرائيل، أو أنها ستقدم ضمانات أمنية كاملة للحكومة

السورية.

لما بالنسبة إلى هتف، فإن الفكرة تكمن في تحويل هذه اللحظة إلى مسار تفاوضي يحقق نتائج ملموسة: وقف المتدخلات، والانسحاب من الملف التي دخلها إسرائيل بعد سقوط الظلم السابق، واحترام المصلحة السورية، وإدلة تثبيت المرجعية الوطنية في الجنوب.

وفي المقابل، فإن في محاولة لتفكيك الافتتاح الدبلوماسي لفرض تنازلات أحادية، أو تحويل الخلافات المحلية إلى أدوات ضغط خارجية، ستبقى المنطقة عرضة للتصعيد وتصف في الاستقرار. إن سوريا الجديدة تحتاج إلى تفاهم أمريكي يحميها، لا إلى تسويات قبيها؛ وإلّا شركت حولة تصم بذلك الحولة، لا إلى حماية تعيد إنتاج التبعية؛ وإلّا استقرار يسمح بإدلة البصائر، لا إلى حب تستنف ما تبقي من مقدراتها.

وفي المصالح، إن في فشل نجاح زيارة باريك ببيانك الترددي أو التصريحات المتقائلة، بل بقدره الدبلوماسي الأمريكي على ترجمة مواقفها إلى التزمات، وقدرة الحكومة السورية على تحويل الافتتاح الحولي إلى مكاسب سيادية وأمنية واقتصادية.

فهل نتج وشن في إقليم نينوى بأن استقرار سوريا مصالحة إقليمية تتجاوز الحسابات السياسية الآنية؟ أم يستمر ملف الضغط العسكري، بما يحد بتقويض السلطة وإدلة الجنوب إلى دائرة

التصعيد؟

الإجابة ستكشفها الواقع الميداني، لا التصريحات وحدها. والكيد أن الاستقرار السوري إن ي بُف على هتف المصلحة، كما أن المصلحة لا تحتاج إلى حب مفتوحة كي تثبت حضورها؛ بل إلى حولة قوية، ودبلوماسية فعالة، ومؤسسات قادرة على حماية الأمن والإنسان.



SCAN TO READ

الرجاء النسخة للمقال

اقرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=17814